رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفقات .....

بلاغ رسمي رقم (٢١) لسنة ٢٠١٢
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٣

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٣ لمناقشتهما والسير باجراءات إقرارهما وفقاً لأحكام الدستور وكذلك انجاز نظـــام تشكيلات الوزارات والدوائـــر والوحدات الحكومية.

والتزاماً بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى استعادة التوازن للمالية العامة والحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة ودفع وتيرة النشاط الاقتصادي من خلال توفير المزيد من فرص العمل لقوانا العاملة ، سوف تسعى الحكومة الى تحقيق مزيد من الانضباط المالي على المستويين الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل وتحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته وصولاً الى موازنة شفافة وصحية تحتوي المديونية العامة بهدف تعزيز مصداقية وجدية المسيرة الاصلاحية في المملكة وتحسين مستوى الجدارة الائتمانية للاردن لدى المؤسسات المالية الاقليمية والدولية بما يساعد اقتصادنا الوطني على تحقيق نمو حقيقي قابل للاستمرار خلال المدى المتوسط وبمعدلات تفوق الزيادة السكانية بما يكفل توزيع ثمار التنمية على سائر مناطق المملكة بعدالة.

وبالتوازي مع تنفيذ سياسات الانضباط المالي ومعالجة التشوهات في الموازنة العامة التي باتت تثقل كاهلها ومن ابرزها دعم المشتقات النفطية، سوف يعتلي اولويات الحكومة العمل على تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال تقديم الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلاً من تقديم الدعم للسلع بحيث يشمل جميع المواطنين من ذوي الدخل

رئاسة الوزراء

المحدود والمتوسط بما يضمن الحياة الكريمة لهم ويقوي الطبقة الوسطى التي تعتبر الرافعة الحقيقية لانجاح عملية الاصلاح الشامل في المملكة.

هذا وستشكل منظومة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرتكزات اساسية لتعزيز مبادىء المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج . وهذا من شأنه تعزيز جهود التنمية المحلية المتوازنة القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية بما يسهم في زيادة الثقة بمسار عملية الاصلاح الاقتصادي.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة لعام ٢٠١٣ .**وقد تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٣ الى جملة من المرتكزات وذلك على النحو التالي:-**

١- الالتزام بتطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي الهادف الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية منها والدولية. وتقتضي الاولويات الوطنية في المرحلة الحالية تحقيق الاستدامة المالية من خلال تخفيض العجز المالي والمديونية العامة والوصول بهما الى مستويات آمنة وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي وتحسين موقع الاردن على الخارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني في الاسواق المالية والدولية.

٢- تعزيز شبكة الامان الاجتماعي من خلال ايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط بدلاً من اسلوب الدعم المباشر للمشتقات النفطية

رئاسة الوزراء

وذلك بهدف ضمان الحياة الكريمة للفئات الفقيرة وبما يكفل تقوية الطبقة المتوسطة التي تعتبر الركيزة الاساسية لانجاح عملية الاصلاح الشامل في المملكة.

٣- الاعتماد بصورة أكبر على ايراداتنا المحلية في تغطية نفقاتنا الجارية جنباً الى جنب مع رفع سوية الانفاق العام وتحسين مستوى انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة. هذا فضلاً عن تكثيف الجهود تجاه تعميق اعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل اعتمادها على دعم الخزينة العامة.

٤- التركيز على المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وذات الاولوية الوطنية وخاصة المتعلقة بقطاعات الطاقة والمياه وتنمية المحافظات ورصد المخصصات اللازمة لها بما في ذلك المشاريع الرأسمالية الجديدة المرتبطة بحصول المملكة على منح خارجية.

٥- تعزيز اركان البيئة الاستثمارية المحلية من خلال استكمال التشريعات الهادفة الى تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الخارجية بما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما ينسجم مع احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويضمن تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة من جهة أخرى.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

٦- ترسيخ مفاهيم المتابعة والتقييم والمساءلة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم المنافع والعوائد الاقتصادية والاجتماعية في سائر محافظات المملكة وبما يكفل النهوض بمستوى معيشة المواطنين وتخفيف الاعباء عن كاهلهم وذلك في اطار تعميق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن الاطار متوسط المدى.

٧- المتابعة الحثيثة لتطورات الدين العام بالارقام المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتبني خطة زمنية واضحة المعالم لادارته والحفاظ على مستوياته ضمن الحدود الآمنة وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم وعلى نحوٍ يؤدي الى تخفيض كلف الاقتراض الداخلي والخارجي.

٨- تخصيص الموارد المالية المتاحة بما يكفل توزيع ثمار التنمية على سائر محافظات المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وبما يعكس تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية في كل محافظة من محافظات المملكة.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية الى الفرضيات المتعلقة بالاجراءات المالية التالية :

١- عدم اصدار ملاحق موازنة الا في الحالات ذات الضرورة القصوى.

٢- ايصال الدعم لمستحقيه بدلاً من دعم المشتقات النفطية مع الاستمرار في دعم مادتي الخبز والأعلاف.

رئاسة الوزراء

٣- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر، وذلك من خلال جملة من التدابير من ابرزها:

- مراقبة ومتابعة حركة السيارات الحكومية وتكليف الأمن العام بمتابعة ذلك الامر الذي يسهم في ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي.
- منع استخدام السيارات الحكومية ذات الدفع الرباعي وشطب السيارات التي يزيد عمرها على ٢٠ سنة والسيارات ذات السعة التي يزيد حجمها على ٣٠٠٠ CC.
- تشجيع استخدام وسائل ومعدات الطاقة المتجددة واعفائها من ضريبة المبيعات وتنفيذ المشاريع الريادية الموفرة للطاقة.
- الإطفاء المبرمج لإنارة الشوارع الخارجية بعد منتصف الليل وتخفيضها الى نسبة ٥٠ بالمائة.
- توفير ٦٠٠ الف مصباح موفر للطاقة لتوزيعها على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بهدف ترشيد الطاقة.
- الحد من استضافة الوفود الرسمية والتقيد بتعرفة اسعار الوجبات والمنامة في الفنادق والمطاعم للوفود الرسمية.
- الحد من سفر الوفود واللجان الرسمية للخارج وتقليص عدد اعضائها والاستعانة بالسفارات الاردنية للمشاركة في الاجتماعات.
- عدم تحمل الخزينة لأية نفقات تعزية او تهان.
- الحد من استئجار المباني الحكومية الا للضرورة.
- تسهيل اجراءات ترخيص الدراجات النارية بهدف توفير كلفة استخدام البنزين.
- تطبيق جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اجراءات فنية لتخفيض استهلاك الماء والكهرباء والمحروقات.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

- تقيد جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها للنفقات التشغيلية ولا سيما المتعلقة بالكهرباء والماء خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.

٤- ضبط التعيينات بكافة اشكالها في جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفي جميع الدرجات والفئات الوظيفية وفي مقدمتها الفئة العليا والفئات الاولى والثانية والثالثة، والاستفادة من الفائض لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في تلبية احتياجاتها . وفي حال الضرورة القصوى للتعيين ينبغي الحصول على موافقة مجلس الوزراء مسبقاً.

٥- الاستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتخفيض شراء اجهزة التصوير والات الطباعة واللوازم المكتبية واجهزة الحاسوب.

٦- دمج المؤسسات والغاء بعضها وتخفيض عددها وذلك من خلال اصدار قانون خاص لدمج الهيئات والمؤسسات المتشابهة وبحيث يكون هذا القانون مرجعية قانونية لالغاء ودمج المؤسسات المتشابهة وبشكل يمكن الحكومة من سرعة اجراءات الدمج وذلك حسب برنامج اعادة هيكلة الجهاز الحكومي.

٧- اخضاع العاملين في المؤسسات الحكومية المستقلة التي اخضعت لنظام الخدمة المدنية للتأمين الصحي المدني اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٣ واعادة النظر بكافة المزايا الاخرى التي تعتبر عبئاً على موازناتها خاصة التأمين على الحياة.

٨- استكمال تنفيذ المبادرة الملكية السامية لانشاء صندوق تنمية المحافظات وبالتعاون مع القطاع الخاص ورصد المخصصات المطلوبة لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

رئاسة الوزراء

٩- تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص انجاز مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وفقاً للبرنامج الزمني وذلك بهدف ايجاد فرص عمل للقوى العاملة الاردنية والعمل على احلالها محل العمالة الوافدة .

١٠- تعديل قانون الاستملاك بهدف الوصول الى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة .

١١- عدم جواز إجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند التزام حسب الاصول ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات الناظمة لذلك.

١٢- وضع أسس وضوابط واضحة وشفافة للاستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً.

١٣- رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الرأسمالية المتفق عليها ضمن اطار المنحة المقررة من دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر) وبحيث يتم الصرف على تلك المشاريع بالقدر الذي يرد من هذه المنح.

١٤- تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتم اعتماد مبدأ التكليف التصاعدي.

١٥- مكافحة التهرب والتجنب الضريبي الى جانب تقليص المتأخرات الضريبية وفق استراتيجية واضحة.

١٦- ضبط الاعفاءات الضريبية وحصرها في الاعفاءات المنصوص عليها في القوانين والاتفاقيات المبرمة .

١٧- زيادة عوائد التعدين على الموارد الطبيعية والغاء الإعفاءات الواسعة وخاصة الفوسفات.

رئاسة الوزراء

١٨- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها مع الصندوق الخليجي للتنمية والدول المانحة.

واستناداً الى كل ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام (٢٠١٣-٢٠١٥) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٠١٢/١٢/١٠ على أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات. وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠١٣-٢٠١٥ وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات .

هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج وأهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وحتى يتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية وخاصة الرامية الى احتواء العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي عند اعداد مشروعات موازناتها:-

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفقات .....

اولاً :- في مجال النفقات العامة :

١- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المرفق والمخصص لها في موازنة عام ٢٠١٣ بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

٢- تقيد كل وزارة او دائرة حكومية عند إعداد موازنتها بشكل تفصيلي لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ بالأرقام التأشيرية المرفقة لكل منها وفقاً لإطار الإنفاق متوسط المدى ٢٠١٣-٢٠١٥.

٣- قيام كل وزارة او دائرة او وحدة حكومية هذا العام بأخذ مطالب المحافظات من المشاريع التنموية بعين الاعتبار عند اعداد موازنتها وذلك انسجاماً مع البرامج التنموية للمحافظات التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره رقم ٦٤٠ بتاريخ ٢٠١٢/٧/٥.

٤- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بإعداد موازنتها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتقدير بنود إنفاقها موزعة على البرامج /المشاريع / الانشطة وفقاً لهذه المنهجية، وكذلك موزعة حسب المحافظات للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٥.

٥- قيام كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية بتضمين موازنتها بمعلومات وبيانات عن النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تضطلع بها والبرامج والانشطة والمشاريع التي تضطلع بها وكلفها والكوادر البشرية العاملة فيها حسب

رئاسة الوزراء

الجنس موزعة على هذه البرامج، وكذلك في تحديد الاهداف الوطنية التي تساهم في تحقيقها واهم القضايا والتحديات التي تواجهها .

٦- قيام كل وزارة /دائرة / وحدة حكومية ببيان اهداف كل برنامج من البرامج التي تتولاها وكلفته والخدمات التي يقدمها وتحديد المديريات والوحدات الادارية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج وعدد الكوادر البشرية العاملة في كل برنامج مع الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل وذلك طبقاً للنماذج التي اعدتها دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

٧- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بتحديد مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج المرتبطة بهذه الأهداف للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٥ بالإضافة إلى سنة الأساس (المقارنة) مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات، وعلى أن تتضمن تقييماً ذاتياً لمؤشرات الاداء لسنة ٢٠١٢ وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة.

٨- **التوقف عن طرح أية عطاءات او التزامات جديدة اعتباراً من ٢٠١٢/١٢/١** (العطاءات الحكومية وعطاءات اللوازم العامة) إلا بعد اخذ موافقتي على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية / الموازنة العامة.

٩- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية من موازنة عام ٢٠١٢ لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد احتياجاتها من هذه المخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠١٣.

١٠- وقف شراء السيارات والآليات والأجهزة والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة .

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

١١- عدم شراء أجهزة الحاسوب إلا بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة.

١٢- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية باجراء مراجعة شاملة لاوجه نفقاتها وخاصة الجارية منها بهدف ضبطها وترشيدها لتعكس الاحتياجات الفعلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

أ- **النفقات الجارية :**

١- ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :-

- ضبط التعيينات على الوظائف المحدثة والشاغرة في عام ٢٠١٣ وفي حال وجود حاجة ملحة للتعيين ينبغي الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء.
- ضبط النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) لتكون ضمن الحدود الدنيا لتسيير اعمال الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات تتسم بدرجة عالية من الدقة والانضباط والمسؤولية فيما يخص نفقات الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات حسب النماذج المعتمدة من دائرة الموازنة العامة.

٢- مع مراعاة التقيد بالسقف المحدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية، سواء كانت ممولة من الخزينة او من القروض او من المنح الخارجية عند تقدير بنود الإنفاق الجاري وتضمين ذلك في مشروع الموازنة لعام ٢٠١٣ من خلال كشوفات تفصيلية توضح ذلك.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

ب- النفقات الرأسمالية:

١. إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وادارته.

٢. التزام جميع الوزارات والمؤسسات بتضمين المشاريع التي أدرجتها في برامج المحافظات للاعوام القادمة، ورصد المخصصات لذلك، وكذلك إدراجها ضمن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة والخطط والبرامج والمبادرات الحكومية المستقبلية وأن يتم توفير التمويل المناسب وضمن المجال المالي المتاح وفي إطار السياسة المالية وتوجيه المنح الممكنة لهذه الغاية .

٣. قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بدراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع الجديدة ومعلومات متكاملة وشاملة عن جميع المشاريع الرأسمالية لديها وذلك وفقاً لبطاقة وصف المشروع المعتمدة لدى دائرة الموازنة العامة.

٤. قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي تنفذ مشروعات رأسمالية ممولة من الصندوق الخليجي للتنمية بتزويد وزارة المالية بالمطالبات ومستندات الصرف المتعلقة بتلك المشاريع.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٥. على الوزارات والدوائر الحكومية التي تتلقى منحاً خارجية مباشرة لتنفيذ مشاريع رأسمالية لم تكن تدرج ضمن قانون الموازنة العامة في السنوات السابقة، إدراج هذه المشاريع ضمن موازناتها الرأسمالية لعام ٢٠١٣.

٦. ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

٧. توجيه هذه النفقات نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

٨. وقف شراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث.

٩. إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية /وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية.

١٠. وقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وانهاء أعمال العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية، وإلغاء الوظائف الشاغرة على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية.

١١. اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي للوقوف على انعكاساتها واثارها التنموية على الاقتصاد الوطني مع مراعاة نقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
المرفق .....

ثانياً :- في مجال الإيرادات العامة :-

١- العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى كاف من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

٢- العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

٣- دراسة السياسات الضريبية المعمول بها وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة لبيان مدى كفاءتها واستقرارها على المدى المتوسط من خلال تعزيز قدرات الدوائر التحصيلية بحيث يتم تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

٤- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

رئاسة الوزراء

الموضوع .....
التاريخ .....
الرقم .....

ثالثاً : أحكام عامة :-

١. تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشروع موازناتها.

٢. قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال تشجيع الصادرات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة .

٣. العمل بشكل حثيث على زيادة حجم المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

٤. القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي ضوء التعليمات المرفقة.

٥. تفعيل دور المحافظين والمجتمعات المحلية في المحافظات في تحديد الاحتياجات التنموية فيها والتنسيب بذلك إلى الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه مع ضرورة إرسال نسخة من هذه الاحتياجات إلى دائرة الموازنة العامة حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

٦. قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ ، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

رئاسة الوزراء

٧- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وجداول تشكيلات الوظائف أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo.

٨- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية مواصلة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

٩- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازناتها لعام ٢٠١٣ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات Chart Of Accounts. وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او نشاط او مشروع او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة. وفي حال اعتماده تقوم دائرة الموازنة العامة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم دائرة الموازنة العامة كل أشكال المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.

١٠- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

٢٠١٢/١١/٢٨

رئيس الوزراء

الدكتور عبد الله النسور